

Distr.: General  
12 September 2006  
Arabic  
Original: French

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٦٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك  
من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

مذكرة من الأمين العام\*\*

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الأعضاء في الجمعية العامة التقرير المرحلي الذي  
قدمه السيد دودو دين، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري  
وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وفقاً لقرار الجمعية ١٤٤/٦٠.

\* A/61/150.

\*\* تأخر تقديم هذا التقرير عن انتهاء الموعد المحدد لكي تدرج فيه أحدث المعلومات.



## تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

موجز

يشير المقرر الخاص في هذا التقرير إلى الأنشطة التي شارك فيها في إطار متابعة المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب خلال الفترة المنقضية منذ الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان. وهو يوجز على الخصوص التقارير التي قدمها إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين، والتي ستُقدّم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية، ألا وهي: تقريره العام عن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (E/CN.4/2006/16)، وتقريره عن حالة السكان المسلمين والعرب في مختلف مناطق العالم على إثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (E/CN.4/2006/17)، وتقريره عن البرامج السياسية التي تحرض على التمييز العنصري أو تشجعه (E/CN.4/2006/54)، وتقريراه المتعلقان بزيارته لليابان (E/CN.4/2006/16/Add.2) والبرازيل (E/CN.4/2006/16/Add.3)، فضلاً عن المذكرة الأولية المتعلقة بزيارته لسويسرا (E/CN.4/2006/16/Add.4).

ويستعرض هذا التقرير أيضاً مختلف الاجتماعات والمؤتمرات التي شارك فيها المقرر الخاص في إطار ولايته. ويرد بيان الأنشطة المشمولة بالتقرير على النحو التالي: التقارير التي قدمها المقرر الخاص إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين، والأنشطة التي قام بها بغرض التنسيق مع آليات أخرى لحقوق الإنسان، ومشاركته في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات المتعلقة بالمواضيع التي تدخل في إطار ولايته والمهام الميدانية التي قام بها. ويتناول هذا الفرع الأخير زيارته لليابان والبرازيل وسويسرا والاتحاد الروسي.

وفي كل هذه الأنشطة، اعتمد المقرر الخاص طريقتين هما، من جهة القيام، على نحو يتوخى فيه العناية، بمتابعة أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب القديمة والجديدة وتحليلها، ومن جهة أخرى، التشجيع على بقاء استراتيجية مزدوجة، سياسية وقانونية وكذلك ثقافية وإثنية، في مكافحتها تلك الأشكال.

## المحتويات

## الفقرات الصفحة

|    |       |       |                                                                        |
|----|-------|-------|------------------------------------------------------------------------|
| ٤  | ٧-١   | ..... | أولا - مقدمة                                                           |
| ٥  | ٦٠-٨  | ..... | ثانيا - أنشطة المقرر الخاص                                             |
| ٦  | ١٩-١٠ | ..... | ألف - التقارير المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والستين |
| ١٠ | ٢٣-٢٠ | ..... | باء - التنسيق مع آليات أخرى لحقوق الإنسان الأخرى                       |
| ١٣ | ٢٩-٢٤ | ..... | جيم - المشاركة في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات                          |
|    |       |       | ١ - الاجتماع السنوي للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة          |
| ١٣ | ٢٩-٢٤ | ..... | والدورة الأولى لمجلس حقوق الإنسان                                      |
| ١٤ | ٣٤-٣٠ | ..... | ٢ - تفاقم ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب              |
| ١٦ | ٣٦-٣٥ | ..... | ٣ - مكافحة تشويه صورة الأديان والنهوض بالحوار بينها                    |
| ١٧ | ٤٠-٣٧ | ..... | ٤ - العنصرية في المجال الرياضي                                         |
| ١٨ | ٦٠-٤١ | ..... | دال - المهام الميدانية                                                 |
| ١٩ | ٤٧-٤٣ | ..... | ١ - المهمة التي اضطلع بها في اليابان                                   |
| ٢١ | ٥٠-٤٨ | ..... | ٢ - المهمة المضطلع بها في البرازيل                                     |
| ٢٣ | ٥٥-٥١ | ..... | ٣ - المهمة التي اضطلع بها في سويسرا                                    |
| ٢٤ | ٦٠-٥٦ | ..... | ٤ - المهمة التي اضطلع بها في الاتحاد الروسي                            |
| ٢٥ | ٦٦-٦١ | ..... | ثالثا - استنتاجات وتوصيات                                              |

## أولاً - مقدمة

١ - أعربت الجمعية العامة في قرارها ١٤٤/٦٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، المتعلق بالجهود المبذولة على الصعيد العالمي للقضاء كلياً على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ولضمان التنفيذ الشامل لإعلان ديربان وبرنامج عمله ومتابعتهما، خاصة بالاستناد إلى استنتاجات وتوصيات المقرر الخاص، عن قلقها البالغ إزاء تصاعد العنف العنصري وانتشار أفكار كراهية الأجانب في أنحاء عديدة من العالم، وفي الأوساط السياسية والرأي العام والمجتمع ككل، وبخاصة على إثر انبعاث أنشطة الجمعيات القائمة على برامج ومواثيق تتميز بالعنصرية وكره الأجانب.

٢ - وأدانت الجمعية العامة إدانة لا لبس فيها كل أشكال العنصرية والتمييز العنصري، بما فيها أعمال العنف ذات الطابع العنصري، وكراهية الأجانب والتعصب، فضلاً عن أنشطة الدعاية والمنظمات التي تسعى إلى تبريرها أو تعزيزها، بأي شكل من الأشكال. وأعربت الجمعية العامة أيضاً عن قلقها الشديد إزاء المحاولات التي جرت مؤخراً لترتيب الأشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب الجديدة والمتجددة، على نحو مغرض. وطلبت بإلحاح إلى الدول أن تتخذ تدابير لمكافحة هذه الآفة. وشددت على أنه من مسؤولية الدول اتخاذ تدابير فعالة لقمع الأعمال الإجرامية التي ترتكب بدافع العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأنه يتوجب عليها بشكل خاص، اتخاذ التدابير اللازمة لكي تعتبر هذه الدوافع ظرفاً مشددة لاختيار العقوبة، والسهر على ألا تفلت هذه الجرائم من العقاب وضمان احترام الشريعة.

٣ - وأدانت الجمعية العامة تحويل الصحافة المكتوبة ووسائل الإعلام السمعية البصرية أو الإلكترونية، فضلاً عن تكنولوجيا الاتصالات الجديدة، وبخاصة الإنترنت، لأغراض التحريض على العنف بدافع من الكراهية العنصرية، وطلبت إلى الدول أن تتخذ كل التدابير اللازمة لمكافحة هذا الشكل من العنصرية، وفقاً للالتزامات التي أخذتها على عاتقها في إعلان وبرنامج عمل ديربان، وذلك مع مراعاة المعايير الدولية والإقليمية المعمول بها فيما يتعلق بحرية التعبير واتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحق في حرية الرأي والتعبير. وشجعت أيضاً الدول على أن تدرج في برامجها التعليمية والاجتماعية دروساً تنشر الوعي بالثقافات والشعوب والبلدان الأجنبية وتدعو إلى التسامح إزاءها واحترامها.

٤ - ولاحظت الجمعية العامة أيضاً مع بالغ القلق تصاعد معاداة السامية وكره المسيحيين وكره الإسلام في مناطق شتى من العالم، فضلاً عن ظهور حركات عنصرية وعنيفة تحدوها

العنصرية والأفكار التمييزية تجاه الجماعات العربية والمسيحية واليهودية والمسلمة، وكذلك تجاه الجماعات المنحدرة من أصل أفريقي أو آسيوي وغيرها من الجماعات.

٥ - وطلبت الجمعية العامة إلى المقرر الخاص أن يواصل إيلاء اهتمام خاص للآثار السلبية التي تخلقها العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على تمتع الأقليات الوطنية أو العرقية، والأقليات الدينية واللغوية، والسكان المهاجرين، وطالبي اللجوء واللاجئين بكامل الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وأعربت الجمعية عن دعمها الكامل وتقديرها للعمل الذي أنجزه المقرر الخاص، وطلبت مجدداً إلى الدول أن تتعاون معه وأهابت بها أن تنظر بعين القبول في طلباته بزيارتها ليمكن من الوفاء بولايته بشكل كامل وفعال. وشجعت أيضاً الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى على النظر في تنفيذ التوصيات المقدمة من المقرر الخاص. وفي هذا السياق، حثت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على تزويد الدول، بناء على طلبها، بالخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية التي تمكنها من تنفيذ توصيات المقرر الخاص بشكل كامل. وعلاوة على ذلك، شجعت الجمعية المقرر الخاص ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبخاصة وحدة مناهضة التمييز، على توطيد تعاونهما. وطلبت كذلك إلى الأمين العام أن يمد المقرر الخاص بكل ما يحتاجه من مساعدات بشرية ومالية لأداء ولايته بفعالية وكفاءة وسرعة وبما يمكنه من موافاتها بتقرير مرحلي في دورتها الحادية والستين.

٦ - وأشادت الجمعية العامة بتصميم المفوضة السامية لحقوق الإنسان على إعطاء المزيد من الأهمية لمسألة مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وبعزمها على تعميم مراعاة تلك المسألة في جميع أنشطة برامج المفوضية.

٧ - ويرمي هذا التقرير إلى تنفيذ هذا القرار، الذي عرضت أعلاه أحكامه الرئيسية.

## ثانياً - أنشطة المقرر الخاص

٨ - تستند أنشطة المقرر الخاص إلى عدة جوانب أساسية من ولايته نوردتها فيما يلي: تركيز مكافحة العنصرية، على الصعيدين الوطني والدولي، حول تعزيز تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان؛ وتشجيع وضع استراتيجيات سياسية وقانونية وثقافية فعالة للوقوف على جذور مظاهر العنصرية وكراهية الأجانب القديمة والجديدة، خاصة استعمالهما كأداة سياسية وإضفاء طابع الشرعية الثقافية عليهما ومكافحتها؛ وتعزيز الصلة بين مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وبناء تعدد ثقافي على المدى الطويل يتميز بالمساواة والديمقراطية والتفاعلية ويدور حول جدلية احترام التنوع الثقافي للمجتمعات الوطنية وتعزيز وحدة المجتمع.

٩ - ويرد بيان أنشطة المقرر الخاص على النحو التالي: التقارير التي قدمها إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين المقرر أن يفحصها مجلس حقوق الإنسان، والأنشطة التي قام بها بغرض التنسيق مع آليات أخرى لحقوق الإنسان، ومشاركته في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات التي تنظمها الحكومات أو المجتمع المدني بشأن العنصرية، والتمييز العنصري وكرهية الأجانب، ومكافحة تشويه صورة الأديان وتعزيز الحوار بين الأديان، والعنصرية في الرياضة، وأخيراً المهام التي قام بها.

## ألف - التقارير المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والستين

١٠ - لما كانت الجمعية العامة قد أعربت في عدة قرارات عن رغبتها في الاطلاع على التقارير المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان، فإن المقرر الخاص يحيطها علماً في هذا المقام، بالتقارير التي قدمها إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين، وعلى الأخص التقرير العام المتعلق بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (E/CN.4/2006/16)، والتقرير المتعلق بحالة الشعوب الإسلامية والعربية في مختلف أرجاء العالم في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (E/CN.4/2006/17)، والتقرير المتعلق بالبرامج السياسية التي تعرض على التمييز العنصري أو تشجعه (E/CN.4/2006/54). أما التقارير المتعلقة بالزيارات التي قام بها المقرر الخاص إلى اليابان (E/CN.4/2006/16/Add.2)، والبرازيل (E/CN.4/2006/16/Add.3)، وسويسرا (E/CN.4/2006/16/Add.4)، فتزد التعليلات عليها في الفرع دال المتعلق بالبعثات الميدانية.

١١ - وقد وجه المقرر الخاص انتباه اللجنة في تقريره العام (E/CN.4/2006/16) إلى الاتجاهات الخطيرة التي ما زالت تبدى في ما نشهده حالياً من مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتلك الاتجاهات هي: تزايد أهمية رفض التعددية الثقافية في بناء الهوية؛ وتفاقم تشويه صورة الأديان بصورة عامة، وبخاصة كراهية الإسلام؛ وتزايد التبرير الفكري الصريح للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب؛ وتكوين أمر العنصرية بتبني برامج الأحزاب الديمقراطية للمناهج السياسية القائمة على العنصرية وكرهية الأجانب التي تنتهجها أحزاب اليمين المتطرف؛ وممارسة أشكال متعددة من العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب في نقاط الدخول إلى البلدان وأماكن الاستقبال والانتظار فيها؛ فضلاً عن تفاقم مظاهر العنصرية في الرياضة، وبخاصة كرة القدم.

١٢ - وقد التزم المقرر الخاص بإضافة فصل جديد يتعلق بمتابعة الزيارات التي قام بها في البلدان، والتوصيات التي قدمها. وهو بذلك يؤكد أهمية مواصلة الحوار مع الحكومات،

والاستجابة لتوقعات المجتمعات المحلية المعنية والضحايا، والتعاون في الميدان مع المنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة.

١٣ - وقد أكد المقرر الخاص أهمية قيام الدول الأعضاء بتعزيز الصلة بين مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وبين بناء نظام متعدد الثقافات يتسم بالديمقراطية والتفاعل والمساواة. وكذلك دعا اللجنة إلى توجيه اهتمام الدول الأعضاء إلى العمق التاريخي والثقافي للعنصرية، لكي يشمل النضال ضد هذا الرعب الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلى جانب المسائل المتعلقة ببناء الهوية، ولا سيما الجانب الفكري. وكذلك دعا المقرر الخاص اللجنة إلى التنديد بتفاقم مظاهر الممارسات العنصرية وممارسات كراهية الأجانب في نقاط الدخول إلى البلدان وأماكن الاستقبال والانتظار فيها، وهي ممارسات تنتهك الحقوق الأساسية للأشخاص المعنية وكرامتهم، لكي لا تصبح هذه المناطق مناطق "لا حقوق". وأخيرا دعا اللجنة إلى تشجيع ودعم مبادرات السلطات الدولية والوطنية الرياضية من أجل مكافحة تصاعد العنصرية في الرياضة، لا سيما عن طريق التثقيف والتوعية وفرض العقوبات، وإلى النهوض بقيم الاحترام المتبادل والإنصاف والحوار، ضد طغيان قيم الوطنية والسوق على الرياضة الرفيعة المستوى.

١٤ - وفي تقريره عن حالة الشعوب الإسلامية والعربية في مختلف أرجاء العالم في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (E/CN.4/2006/17)، الذي استعان المقرر في إعدادة بمساهمات الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى التي عقدها للخبراء في أشبيلية (أسبانيا) يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بتعاون عالي النوعية من مؤسسة الثقافات الثلاث (Fundacion Tres Culturas)، استرعى المقرر الخاص انتباه اللجنة إلى الاستنتاجات التالية: خطورة تحدد المظاهر والعبارات العنصرية ضد الشعوب الإسلامية والعربية، وخاصة في أوروبا؛ المكانة المركزية التي تحتلها في هذه المظاهر الجمع بين استخدام الإسلام كأداة سياسية وبين التبرير الفكري الصريح لكراهية الإسلام؛ الخلط بين الإسلام والإرهاب وتغليب الجانب الأمني في التعامل مع المسلمين، مما يؤدي إلى الشبهات، ومراقبة أماكن العبادة والمحافل الثقافية ومن يشاركون فيها، وإلى محاولة التحكم في محتوى التعليم الإسلامي.

١٥ - وقد كرس المقرر الخاص جزءا كبيرا من التقرير لمسألة الرسوم الكاريكاتورية بشأن النبي محمد التي نُشرت في الصحيفة الدانماركية جيلاندز بوستن (Jyllands Posten) يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويعتبر أن هذه المسألة، من حيث دوافعها ومعالجتها وعواقبها، تُبنى بالعمق التاريخي والثقافي والسياسي لكراهية الإسلام. وهي دليل على الاتجاهات الخطيرة التي أدت إلى تحدد كراهية الإسلام، وأهمها تسييس تشويه سمعة الأديان وتكوين أمرها،

لأسباب أهمها تبني برامج الأحزاب الديمقراطية للمناهج السياسية القائمة على العنصرية وكره الأجانب التي تنتهجها أحزاب اليمين المتطرف، والخلط بين الإسلام والعنف والإرهاب. ويرى المقرر الخاص، استناداً إلى تحليل للتسلسل الزمني أن أزمة الرسوم الكاريكاتورية الدائرية لا يمكن إخضاعها لقراءات الصراع بين الأديان والحضارات. وهذه القراءات، التي تساندها مواقف بعض الزعماء الدائريين وجزء من الصحافة الغربية، التي تحتل هذه الأزمة إلى تناقض جوهري وغير قابل للتوفيق "بينهم وبيننا"، بين الحضارة الغربية التي تجسد حرية تعبير لا تقبل المساومة، وبين العالم الإسلامي الذي يستمد روحه من العقيدة الدينية، وهي قراءة أيديولوجية تقسم العالم إلى أحيار وأشرار، وهي وريثة الحرب الباردة، وقد كذبها بصورة لا لبس فيها تنوع ردود الأفعال الصادرة عن الأوساط السياسية والدينية والصحفية في أوروبا وفي الأمريكتين والعالم الإسلامي.

١٦ - ومن ضمن التوصيات أكد المقرر الخاص أهمية دعوة الدول الأعضاء إلى إظهار إرادة سياسية صارمة وثابتة لمكافحة جميع أشكال تشويه صورة الأديان، والاعتراف بالعمق التاريخي والثقافي لكراهية الإسلام، ومكافحته، وكذلك مكافحة كافة أشكال العنصرية والتمييز العنصري ومظاهرها، بتعمق وعلى المدى الطويل، من خلال الاعتراف بالتعددية الثقافية والعرقية والدينية التي تقوم عليها مجتمعاتها واحترام هذه التعددية وتعزيزها. وتحقيق لهذا الغرض أوصى المقرر الخاص، في سياق إعادة بناء الهوية التعددية، بوضع استراتيجيتين مترابطتين ترابطاً ديكالكتيكاً، هما: زيادة معرفة مختلف الفئات لبعضها من خلال التثقيف والإعلام والاتصال، وبخاصة تنوعها الثقافي والأخلاقي والديني، واتخاذ تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تسهل التفاعل والاختلاط المثمر بين مختلف الفئات الوطنية. وكذلك وجه انتباه اللجنة إلى جانب من جوانب تشويه صورة الأديان يبعث على القلق بصورة خاصة، وهو: تصاعد مظاهر تعصب مستمر في بعض المجتمعات تجاه الدين وممارسته. وأخيراً دعا جميع المذاهب الدينية والروحية إلى أن تنظر إلى أنفسها نظرة ناقدة لمعرفة المصادر الداخلية لتشويه صورة الأديان الأخرى، المنبثقة عن عقائدها وممارساتها الدينية ونظرتها إلى الأديان الأخرى وعلاقتها بها. وفيما يتعلق بالخلط بين الإسلام والعنف والإرهاب، وهو أحد الأبعاد الرئيسية للرسوم الكاريكاتورية الدائرية، أوصى اللجنة بدعوة الدول الأعضاء إلى مكافحة هذا الخلط ومعاقبته، تمثيلاً مع روح المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. أما بخصوص المسألة المحورية التي كشف عنها الجدل حول هذه الرسوم، وهي مسألة التوفيق بين القانون الدولي وبين الدين، ولا سيما الموازنة بين حرية التعبير والحرية الدينية، أوصى المقرر الخاص اللجنة بتذكير الدول الأعضاء بالتزاماتها وتعهداتها تجاه الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وتشجيع الهيئات المختصة المنشأة بمعاهدات

على النظر في مسألة تفسير القواعد الحالية المتعلقة بحرية التعبير وحرية الدين وعدم التمييز، وكذلك النظر في القواعد الإضافية الضرورية لتحقيق هذا الغرض. ويعتزم المقرر الخاص الإسهام في البحث الأساسي، بالتعاون مع المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، تنفيذاً للمقرر ١٠٧/١ لمجلس حقوق الإنسان (انظر الفقرتين ٢٧ و ٢٨ أدناه).

١٧ - أما التقرير المتعلق بالبرامج السياسية التي تحرض على التمييز العنصري أو تشجعه (E/CN.4/2006/54) - الذي يُفَصِّل التقريرين السابقين المقدمين إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2006/61)، وإلى الجمعية العامة (A/59/330) - فيشكل دراسة أولية للموضوع، نظراً لقلّة عدد الدول الأعضاء التي ردت على مذكرة شفوية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ونظراً لتأجيل حلقة عمل كان من المقرر عقدها في البرازيل بشأن هذا الموضوع. وستشكل استنتاجات هذه الحلقة، التي عُقدت في نهاية المطاف يوم ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أساساً لتقرير يتم تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة المقرر عقدها في عام ٢٠٠٧. وستتمحور هذه الاستنتاجات حول اتجاهين خطيرين فيما يتعلق بعودة العنصرية وكراهية الأجانب: وهما من ناحية تهوين أمر العنصرية وكراهية الأجانب بتبني برامج الأحزاب الديمقراطية للمناهج السياسية القائمة على العنصرية وكره الأجانب التي تنتهجها أحزاب اليمين المتطرف بصورة متزايدة، ومن ناحية أخرى الشروع في تنفيذ هذه المناهج، ليس فقط من خلال تجدد العنف القائم على العنصرية وكراهية الأجانب فحسب، بل وبصورة خاصة من خلال التطبيق الشرعي والديمقراطي لهذه المناهج على أيدي تحالفات سياسية حاكمة تشمل زعماء هذه الأحزاب، الذين أصبحوا يحتلون مكان الصدارة في السلطة بعد أن أضيفت عليهم الشرعية الديمقراطية. وبسبب هذا التطور، الذي زاد من حدته الخلط بين العوامل العرقية والثقافية والدينية، أعرب المقرر الخاص في تقريره عن رأي مفاده أن العنصرية في سبيلها إلى أن تصبح أكبر خطر يهدد المثل الديمقراطية في كثير من المجتمعات وفي جميع القارات.

١٨ - ولاحظ المقرر الخاص أيضاً، ما للأيديولوجيات والخطب والبرامج والاستراتيجيات السياسية التي تنادي بالتمييز أو الكراهية العرقية وكراهية الأجانب من فعالية في الانتخابات باعتبارها وسيلة للوصول إلى السلطة. وبالتالي وجه الانتباه فقط إلى استخدام المسائل المتعلقة بالهجرة وطلب اللجوء والدفاع عن الهوية الوطنية، ومكافحة الإرهاب في الآونة الأخيرة، كأدوات سياسية.

١٩ - وأكد المقرر الخاص في استنتاجاته، أن الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب يجب أن يتمحور حول استراتيجية ذات شقين، شق يتكون من استراتيجية سياسية وقانونية تنم عن الإرادة السياسية لمحاربة كافة أشكال ومظاهر هذا الوباء، يُصاحبها إدماج الصكوك والاتفاقات الدولية لمناهضة العنصرية على المستوى الوطني؛ وشق آخر يتكون من استراتيجية أخلاقية وفكرية وثقافية تهدف إلى القضاء على الجذور العميقة للثقافة والعقلية القائمتين على العنصرية وكرهية الأجانب، لا سيما من خلال التثقيف والتعليم على كافة المستويات. وأكد أيضا أهمية مكافحة تأصل المناهج السياسية للعنصرية وكرهية الأجانب، من خلال ممارسة مزيد من اليقظة الديمقراطية ومكافحة تجريم الهجرة ومسألة اللجوء ومعاملتها كمسألتين أمنييتين بالدرجة الأولى. وأخيرا أكد المقرر الخاص أهمية تعزيز الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب، وبناء تعددية ثقافية ديمقراطية تقوم على المساواة والتفاعل، بما يسمح لديالكتيكية الوحدة والتنوع بتسهيل القضاء على الجذور العميقة للثقافة والعقلية العنصرية، عن طريق الربط بين الاعتراف بالخصائص الإثنية والثقافية والدينية وبين تشجيع التفاعل بين مختلف الفئات استنادا إلى قيم عالمية طويلة الأمد تبنيتها جميع الثقافات.

## باء - التنسيق مع آليات أخرى لحقوق الإنسان الأخرى

٢٠ - في إطار عملية التشاور المنتظم مع لجنة القضاء على التمييز العنصري، قدم المقرر الخاص، في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، تقريرا إلى اللجنة عن الأنشطة المنفذة خلال السنة المنصرمة وأحاطها علما بآرائه في الجوانب الأخلاقية والدينية والسياسية لتزايد العنصرية وكرهية الأجانب.

٢١ - ورأى المقرر الخاص أن مسألة الرسوم الكاريكاتيرية الداعمة تكشف جانبيين هامين يعزى إليهما تزايد العنصرية في الوقت الحالي. وشدد بادئ ذي بدء على الدور الحاسم لعمليات بناء الهوية في مظاهر العنصرية وكرهية الأجانب التي تجلت مؤخرا في عدة مناطق بالعالم. فقد كان لعمليات إعادة بناء الهوية في يوغوسلافيا السابقة دور حاسم في الاستقطاب العرقي - الديني الذي طبع الحروب في البلقان؛ وكان لها أيضا دور رئيسي في عدة صراعات كانت أفريقيا وآسيا مسرحا لها في الآونة الأخيرة. ويرى، في هذا الصدد، أن تزايد العنصرية وكرهية الأجانب في أوروبا مرده في العمق إلى التناقض القائم بين نمط الهويات القومية القديمة التي تتمحور حول العرق والدين، والتي تطرح كنماذج للشعوب الأخرى المهيمن عليها، وإلى حركية التعدد الثقافي التي تؤثر تأثيرا عميقا في المجتمعات الحالية. وهذا التوتر القائم على الهوية، الذي يتجسد في رفض التنوع والتعدد العرقي والثقافي

والديني، وتستغله أحزاب اليمين المتطرف من ناحية سياسية، ويقره جزء هام من المثقفين والإعلاميين من منظور فكري وإيديولوجي، ويرجع إليه زعماء في الأحزاب الديمقراطية لأغراض انتخابية، يلقي الضوء على الطابع المركزي لمسألة العنصرية وكراهية الأجانب في المجتمعات الأوروبية. وهكذا، فإن إدارة الحكومة الدانمركية لأزمة الرسوم الكاريكاتيرية، ولا سيما رفض رئيس الوزراء لقاء سفراء البلدان الإسلامية فور نشرها وقبل اندلاع الأزمة في بعدها الدولي بكثير، وموقفها الإيديولوجي الذي اختزل الأزمة في صدام بين حضارتين تفصل بينهما قيم لا تقبل الاختزال، مردهما إلى حد بعيد إلى سياق سياسي يتميز بتأثير البرامج السياسية التي تنطوي على كراهية الأجانب والعنصرية وكراهية الإسلام والتي ترفعها أحزاب اليمين المتطرف، المنتمية إلى الائتلاف الحكومي. وفي هذا السياق، يرى المقرر الخاص أن إعادة بناء هوية أوروبية متعددة الثقافات هي المسألة المنسية في البناء الأوروبي. وبصدد النقاش بشأن التوافق بين حرية التعبير وحرية الدين، يرى أنه يكشف مفارقة تتمثل في تقدم القانون الدولي في مجال حماية الحقوق الأساسية للفرد وقصور القانون في مجال مكافحة العنصرية والتمييز وكره الأجانب في آن واحد. وقد تسنى الاعتداد بحرية التعبير وحرية الدين لأن ثمة صكوكا دولية تكفل حمايتهما، بيد أن الأزمة كشفت أن التوافق بينهما تحددها السياسة والإيديولوجيا المهيمنتان. ولذلك، اقترح أن تشرع اللجنة في إجراء دراسة متعمقة بشأن العلاقة بين مبدأي حرية التعبير وحرية الدين وضرورات التصدي للعنصرية وكراهية الأجانب. ولاحظ أيضا أن الدراسة القانونية ينبغي أن تقتزن بدراسة متعمقة لإشكالية الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان. وأكد الدور الحاسم الذي ينبغي أن تقوم به اللجنة في النقاش بشأن العلاقة بين الحق في حرية التعبير والحق في حرية الدين. وأخيرا، اقترح المقرر الخاص أن تدعو اللجنة إلى حضور الاجتماعات التي تكرر لاستعراض التقارير المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في الدول الأطراف، التي زارها والتي قدم تقريرا بشأنها، بغية تقييم مدى متابعة توصياته.

٢٢ - ووثق المقرر الخاص تعاونه مع وحدة مناهضة التمييز التابعة للمفوضية. فشارك في عدة أنشطة نظمها الوحدة، منها الحلقة الدراسية الإقليمية للأمريكتين التي نظمت بتشينتشا (بيرو) في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن موضوع "استراتيجيات إشراك الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في برامج الحد من الفقر" التي كانت تهدف بصورة رئيسية إلى إعداد استراتيجيات ترمي إلى إشراك الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في إعداد برامج الحد من الفقر، وتنفيذها، ومتابعتها، وتقييمها. وأكد المقرر الخاص، في البيان الذي أدلى به، ضرورة مراعاة كل استراتيجية لمكافحة الفقر لعاملين محددين في الوضع التاريخي والاجتماعي للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا الجنوبية.

فمن الناحية الاجتماعية، تركت العنصرية - التي هي الركيزة الإيديولوجية للاسترقاق الذي كان وراء وجود أشخاص من أصل أفريقي - بصمات عميقة في مجتمعات المنطقة، التي تتسم بالتطابق بين خريطة التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي وخريطة الأعراق والمجتمعات التي تعرضت تاريخياً للتمييز، وبخاصة مجتمعات الشعوب الأصلية والمنحدرون من أصل أفريقي. ولذلك، فإن مكافحة الفقر في هذه المجتمعات ينبغي أن يقترن بمكافحة العنصرية والتمييز التي كانت عرضة لها على مدى قرون من الزمن. ومن الناحية التاريخية، هناك ارتباط بين بقاء الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والمقاومة الفعلية والثقافية للعنف الذي يمارسه النظام العبودي. ولمواجهة قلة الموارد المادية الناجمة عن الاستغلال الاقتصادي وعن سعي النظام العبودي إلى نزع الطابع الإنساني، تبلورت مقاومتهم الثقافية في شكل قيم جماعية على المدى الطويل تتمثل في التضامن والتشارك وإعطاء الأولوية للأسرة والمجتمع المحلي باعتبارهما الملاذ الأخير لممارسة هذه القيم وضمان البقاء. وينبغي الاسترشاد بهذا التراث الأخلاقي الغني في مجالي التضامن والتشارك، الذي مزال حياً في هذه المجتمعات في كل استراتيجية للقضاء نهائياً على الفقر، من خلال جملة من السبل جعلها مسؤولة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

٢٣ - وعلاوة على ذلك، شارك المقرر الخاص في المناقشة المواضيعية لموضوع "العولمة والعنصرية"، التي جرت خلال الدورة الرابعة للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان، المعقودة يومي ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، حيث أكد ضرورة الربط بين مكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب من جهة والسعي إلى إيجاد تعدد ثقافي ديمقراطي قوامه المساواة والتفاعل من جهة أخرى. وشارك أيضاً في المناقشات التي دارت في جنيف في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦، بشأن موضوع "مكافحة العنصرية اليومية". بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، حيث لفت الانتباه إلى تهوين مسألة العنصرية، وتزايد البعد المتصل بالعنصرية وكراهية الأجانب في السياسات الخاصة بالهجرة واللجوء، وتزايد العنف العنصري، الذي يتجلى في الجرائم العديدة المرتكبة في الآونة الأخيرة. وأخيراً، تعاون المقرر الخاص ووحدة مناهضة التمييز تعاوناً وثيقاً لتنظيم الحلقة الدراسية المتعلقة بالبرامج السياسية المحرصة على التمييز العنصري، التي عقدت في برازيليا، في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بمبادرة من المقرر الخاص (انظر الفقرة ٣٣ أدناه).

## جيم - المشاركة في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات

### ١ - الاجتماع السنوي للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والدورة الأولى لمجلس حقوق الإنسان

٢٤ - شارك المقرر الخاص في الدورة الثانية عشرة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان، التي عقدت بجنيف في الفترة من ١٢ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بالتزامن مع الدورة الأولى لمجلس حقوق الإنسان.

٢٥ - وأيد المقرر الخاص البيان الصادر عن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بشأن إنشاء المجلس والمبادئ والاعتبارات الواجب الاسترشاد بها في استعراض هذه الولايات. وأكد، في هذا السياق، ضرورة صون وضمان استقلال هذه الولايات والدور المحوري لمشاركة منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان. ولتعزيز متابعة الزيارات وتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المقرر الخاصين، اقترح أيضاً أن يقرر المجلس، في إطار استعراضه لأساليب عمله، إدراج بند يتعلق بمتابعة هذه الزيارات، كل سنتين أو ثلاث سنوات، في جدول عمله، استناداً إلى التقارير التي تقدمها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في البلدان التي تتم زيارتها. وفي هذا الصدد، يعتبر انعدام آليات مؤسسية للمتابعة إحدى النقائص الرئيسية في الإجراءات الخاصة، ما لا يشجع على تنفيذ توصياتها.

٢٦ - وعلى هامش هذا الاجتماع، شارك المقرر الخاص في عدة أنشطة نظمتها على وجه الخصوص المنظمات غير الحكومية التالية: هيئة العفو الدولية، ومركز حقوق الإسكان وحالات الإخلاء، والخدمة الدولية لحقوق الإنسان. وأجرى محادثات مع ممثلي حكومات الاتحاد الروسي وإيطاليا والبرازيل والجمهورية الدومينيكية ولاتفيا ونيكاراغوا.

٢٧ - ويود المقرر الخاص توجيه انتباه الجمعية العامة إلى نصين اعتمدهما مجلس حقوق الإنسان خلال دورته الأولى، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ويكتسيان أهمية خاصة بالنسبة لولايته، وهما: المقرر ١٠٧/١ المعنون "التحريض على الكراهية العنصرية والدينية والترويج للتسامح"، والقرار ٥/١ المعنون "الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان".

٢٨ - وفي المقرر ١٠٧/١، قرر المجلس، وهو يأخذ في الاعتبار البيانات المدلى بها خلال دورته الأولى، التي تعكس قلقاً بالغاً إزاء التزعة المتزايدة نحو تشويه صورة الأديان، والتحريض على الكراهية العنصرية والدينية، وتحليلات هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة، أن يطلب إلى المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد والمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وكذلك إلى

المفوض السامي لحقوق الإنسان موافاته بتقرير عن هذه الظاهرة خلال دورته المقبلة، وبخاصة بشأن انعكاساتها على الفقرة ٢ من المادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي هذا الاتجاه، يود المقرر الخاص إبلاغ الجمعية العامة بأن تقريره سيتمحور حول المواضيع التالية: الجذور التاريخية والثقافية للكرهية العنصرية والدينية، ودورها في عمليات بناء الهويات القومية، واستخدامها وتبسيطها من الناحية السياسية، وشرعيتها من الناحية الفكرية. كما سيسعى في تقريره إلى تأكيد دور السياق الإيديولوجي المتسم بالتصميم على محاربة الإرهاب بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر لا في تزايد التمييز العنصري والديني فحسب بل أيضا في أولوية القراءة السياسية لنظام القانون الدولي وحقوق الإنسان، وهو ما يتجسد في النقاش بشأن العلاقة بين حرية التعبير وحرية الدين في إطار أزمة الرسوم الكاريكاتيرية الدانمركية.

٢٩ - وفي القرار ٥/١، طلب المجلس إلى مفوضية حقوق الإنسان انتقاء خمسة خبراء سيكلفون بدراسة طبيعة وحجم ما تنطوي عليه الصكوك الدولية المتعلقة بمحاربة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من ثغرات في معالجة المسائل الجوهرية. وطلب أيضا إلى هؤلاء الخبراء أن يقوموا، بالتشاور مع الهيئات المعنية بقضايا حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وغيره من المكلفين بالولايات ذات الصلة، بإعداد وثيقة أساسية تتضمن توصيات محددة تمكن من سد هذه الثغرات، بما في ذلك صياغة بروتوكول اختياري جديد للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أو اعتماد صكوك جديدة من قبيل الاتفاقيات أو البيانات. ويشيد المقرر الخاص بهذه المبادرة ويؤكد استعداده الكامل للتعاون مع الخبراء.

## ٢ - تفاقم ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب

٣٠ - تناول المقرر الخاص في العديد من المناسبات موضوع تفاقم ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب، إلى جانب تحليل عمقها التاريخي والثقافي. فقد ألقى كلمة في مؤتمر "العنصرية في أوروبا"، الذي نظمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومدينة نورمبرغ (ألمانيا) في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وفي مؤتمر صندوق تمويل مشاريع مكافحة العنصرية وتعزيز حقوق الإنسان المعنون "نتائج وآفاق مناهضة العنصرية والدفاع عن حقوق الإنسان في الاتحاد السويسري"، الذي نظمته الحكومة السويسرية في بيرن في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وتمكن المقرر الخاص من الوقوف على تفاني موظفي الصندوق في مناهضة العنصرية في سياق سياسي غير موات. كما قدم

عرضا بعنوان ”العبر المستخلصة من آليات الأمم المتحدة المتعلقة بمناهضة العنصرية والتحديات الجديدة أمامها“، بدعوة من المعهد الألماني لحقوق الإنسان في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في برلين.

٣١ - وشارك المقرر الخاص أيضا في مؤتمر ”العنصرية وكرهية الأجانب في وسائل الإعلام: من أجل الاحترام والتفاهم بين جميع الأديان والثقافات“، الذي نظّمته وزارة الخارجية النمساوية والمفوضية الأوروبية والمركز الأوروبي لرصد العنصرية وكرهية الأجانب في فيينا يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦، برعاية الرئاسة النمساوية للاتحاد الأوروبي. وشاركت السيدة بينيتا فيريرو - والدنر، مفوضة العلاقات الخارجية وسياسة الحوار الأوروبية، والعديد من كبار المسؤولين في وسائل الإعلام العربية والأوروبية في المؤتمر. وتناولت المناقشات تنظيم الصحافة والسياسة التحريرية - لا سيما مسألة حدود حرية التعبير ومسألة التحريض على الكراهية العرقية -، وتعزيز التنوع الثقافي سواء من حيث مضمون المعلومات التي تبثها وسائل الإعلام أو من حيث هياكل عملها الداخلية، والعلاقات بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني والآليات المؤسسية لمكافحة العنصرية وكرهية الأجانب. ورأى المقرر الخاص في كلمته بأن على وسائل الإعلام أن تولي مزيدا من الاهتمام للعمق التاريخي والثقافي لترعة العنصرية وكرهية الأجانب، ولا سيما كره الإسلام، ومكافحة إضفاء المشروعية الفكرية عليها، وتوثيق الصلة بين مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب بجميع أشكالهما، وإقامة تعددية ثقافية ديمقراطية على أساس المساواة والتفاعل.

٣٢ - وأولى المقرر الخاص أيضا أهمية كبيرة للتمييز الذي يعاني منه السكان الأصليون من الأمريكيين الهنود والسكان المنحدرون من أصل أفريقي. وإضافة إلى الحلقة الدراسية المذكورة آنفا في الفقرة ٢٢، شارك المقرر الخاص في المؤتمر الأوروبي الأول بشأن العنصرية ضد السود، المنظم في جنيف في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ برعاية المنظمة غير الحكومية السويسرية ”كارفور“، لدراسة موضوع العنصرية ضد السود واتخاذ إجراءات بشأنه. وشارك في المؤتمر ليليان تورام، أحد أفراد فريق كرة القدم الفرنسي الناشط في مجال مكافحة العنصرية في إطار الاتحاد الدولي لكرة القدم. وشارك المقرر الخاص أيضا، بناء على دعوة من الحكومة البرازيلية، في حلقة عمل بشأن العنصرية خلال المؤتمر الثاني للمفكرين في أفريقيا والمهجر، المعقود في سالفادور دي باهيا (البرازيل) في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦. كما تلقى المقرر الخاص دعوة من الحكومة البرازيلية، وبخاصة أمانة الدولة للسياسات المتعلقة بتعزيز المساواة العرقية، للمشاركة في المؤتمر الإقليمي للأمريكتين بشأن أوجه التقدم المحرزة في خطة العمل المتعلقة بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتحديات أمامها، المعقود في برازيليا من الفترة

٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وكذلك في الاجتماع التحضيري للمؤتمر، المنظم في مونتيفيديو (أوروغواي) في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويشكل هذا المؤتمر، الذي حضره ٤٠٠ من ممثلي الحكومات واجتمع المدني في المنطقة، أهم مبادرة دولية لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل دوربان على الصعيد الإقليمي. ويرى المقرر الخاص أن أمريكا الجنوبية هي أكثر المناطق نشاطا في مجال مكافحة العنصرية، بفضل أمور منها على وجه الخصوص جهود البرازيل والالتزام السياسي لعدد متزايد من القادة السياسيين والتعبئة الفاعلة والتضامنية للمجتمعات المحلية التي عانت تاريخيا من التمييز، لا سيما السكان الأصليون والسكان المنحدرون من أصل أفريقي. وأبرز المقرر الخاص في كلمته المغزى الرمزي لهذا التطور الهام وبعده، معربا عن ارتياحه للتقدم المحرز في صياغة مشروع اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب وجميع أشكال التمييز والتعصب. ذلك أن أي إنجاز هام يتحقق في مجال القضاء على العنصرية في أمريكا الجنوبية، أي الساحة التاريخية والجغرافية التي طبق فيها النظام العنصري تطبيقا ممنهجاً - والركيزة الإيديولوجية لنظام الرق والاستعمار الأوروبي - من شأنه أن يشجع على مكافحة العنصرية وتنفيذ برنامج عمل دوربان في مناطق أخرى من العالم.

٣٣ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، نظم المقرر الخاص، عقب المؤتمر الإقليمي للأمريكتين وبالتعاون مع المفوضية العليا والحكومة البرازيلية، حلقة خبراء دراسية حول مسألة البرامج السياسية التي تحض على التمييز العنصري. وستشكل الأفكار والاستنتاجات التي ستخرج بها الحلقة قاعدة لإعداد تقرير بهذا الشأن سيقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة في عام ٢٠٠٧، عملاً بالقرار ٣٦/٢٠٠٥ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٣٤ - وفي جملة الندوات الأخرى المتعلقة بتفاقم ظاهرة العنصرية وكرهية الأجانب على العموم، يشير المقرر الخاص إلى المناقشة المعنونة "القضاء على العنصرية"، التي نظمها المركز السويسري لتقدم المشورة والدعم للشباب في مجال حقوق الإنسان، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بجنيف، فضلا عن "اليوم الدراسي للقارات الأربع" الذي نظمه المركز الأفريقي للتنمية الاجتماعية - الثقافية في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ في نيوشاتيل حول موضوع الاندماج في سويسرا. وقدم المقرر الخاص عرضاً خلال هذا اليوم عن موضوع "الإشكاليات المعاصرة التي يواجهها اندماج الأجانب".

### ٣ - مكافحة تشويه صورة الأديان والنهوض بالحوار بينها

٣٥ - شارك المقرر الخاص في العديد من المناقشات والحلقات الدراسية المتعلقة بمكافحة تشويه صورة الأديان، لا سيما كره الإسلام، وتعزيز الحوار بينها. ويشير بصفة خاصة إلى

ملتقى الحوار بين الثقافات والأديان، المعقود يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بمديرية برعاية مؤسسة أتمان، وحلقة الخبراء الدراسية المعنونة ”مكافحة تشويه صورة الأديان“، التي نظمتها المفوضية العليا ومؤسسة الثقافات الثلاث بإشبيلية يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وتشكل استنتاجات هذه الحلقة الدراسية، التي مكنت من الشروع في التفكير بشأن الأسباب الجذرية لمسألة كره الإسلام ومظاهره وتحليلاته والحلول الدائمة له، قاعدة لإعداد تقرير عن حالة الشعوب الإسلامية والعربية في مختلف أرجاء العالم عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (E/CN.4/2006/17). ويتضمن هذا التقرير أيضا جزءا متعلقاً برسوم الكاريكاتير الدائرية، التي يرد ملخص لمضمونها في الفقرات السابقة.

٣٦ - وفي الإطار نفسه، أي تشويه صورة الأديان، ولا سيما اشتداد كره الإسلام، شارك المقرر الخاص في أعمال المؤتمر المعنون ”تحديات الصور النمطية في أوروبا والعالم الإسلامي: العمل معاً من أجل سياسات وشراكات بناءة“، الذي نظمه ويلتون بارك بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي يومي ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦. وتناول المؤتمر، الذي كان من بين المشاركين فيه مسؤولون حكوميون من عدة دول أوروبية ومن المؤتمر الإسلامي، وممثلو الجاليات الإسلامية في أوروبا والولايات المتحدة، ومفكرون ومنظمات غير حكومية، موضوع تعزيز التعاون والحوار لوضع برامج مشتركة تمكن من مكافحة التحيز والصور النمطية التي تقع الجاليات الإسلامية ضحية لها في العالم الغربي.

#### ٤ - العنصرية في المجال الرياضي

٣٧ - ما زال تفاقم الحوادث ذات الطابع العنصري في المجال الرياضي، التي أولى لها المقرر الخاص أهمية خاصة في تقاريره السابقة المقدمة إلى الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان، إحدى قضايا الساعة الآن أكثر من أي وقت مضى، لا سيما في عالم كرة القدم.

٣٨ - وخلال اجتماع نظمه الاتحاد الدولي لكرة القدم في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ في زيوريخ (سويسرا)، وشارك فيه كل من الحكومة الألمانية والمركز الأوروبي لرصد العنصرية وكراهية الأجانب والاتحاد الدولي للاعبي كرة القدم المحترفين وشبكة كرة القدم الأوروبية لمناهضة العنصرية ولجنة تنظيم كأس العالم لعام ٢٠٠٦ في ألمانيا والمقرر الخاص، عرض الاتحاد الدولي لكرة القدم الأنشطة المقررة لمكافحة العنصرية والتمييز في كرة القدم بمناسبة كأس العالم لعام ٢٠٠٦. ويشير المقرر إلى أن من بين تلك الأنشطة بث رسائل واضحة مناهضة للعنصرية في كل مباراة من المباريات؛ وتنظيم اليوم الدولي الخامس للقضاء على التمييز العنصري يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بمناسبة مباريات الدور ربع النهائي التي دُعي إليها المقرر الخاص وعدد من الشخصيات الأخرى الناشطة في مكافحة

العنصرية؛ وإنشاء نظام مراقبة لمنع العنصرية والتمييز بجميع مظاهرها؛ وتنفيذ مشروع "كرة القدم توحدنا"، الذي قام في إطاره أناس من مختلف الأصول والأديان بأنشطة مناهضة للعنصرية طوال كأس العالم؛ وتنظيم رابطات المشجعين في جميع أرجاء العالم لأنشطة ترمي إلى منع وقوع العنف، وتعزيز الاندماج الاجتماعي للمهاجرين والأقليات الإثنية ونشر معلومات عن حركات اليمين المتطرف وطريقة التصدي لها؛ وتدريب موظفي المساعدة في المباريات على مكافحة العنصرية. ويود المقرر الخاص أيضا تهنئة الاتحاد الدولي لكرة القدم على جهود التوعية التي بذلها "فريقه" المؤلف من سفراء متعددي الأعراق مناهضين للعنصرية، الذي ضم في صفوفه أبرز اللاعبين والمدربين السابقين والحاليين. ويود أيضا تهنئته على اعتماد التعديل المدخل على مدونته للأحكام التأديبية، الذي أقرت بموجبه تدابير رامية إلى فرض عقوبات أشد صرامة على مرتكبي الحوادث ذات الطابع العنصري، تتراوح بين الإيقاف عن اللعب وخصم النقاط أو إقصاء الفريق.

٣٩ - وهنا المقرر الخاص البرلمان الأوروبي أيضا على بيانه الخطي بشأن مكافحة العنصرية في كرة القدم، المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الذي يدين بشدة جميع أشكال العنصرية المرتكبة خلال مباريات كرة القدم ويدعو جميع الجهات الأخرى المنظمة لمنافسات أوروبية إلى النظر في إمكانية فرض عقوبات رياضية على الاتحادات الوطنية والنوادي التي يرتكب مشجعوها أو لاعبوها مخالفات عنصرية جسيمة. وأعرب المقرر الخاص عن اقتناعه بأن هذه الإجراءات المتضافرة، المستندة إلى مبدأي المسؤولية والتأديب إزاء جميع الجهات الفاعلة في مجال كرة القدم، سواء تعلق الأمر بالمسؤولين أو المشجعين أم اللاعبين، من شأنها وقف دوامة الحوادث والمظاهر العنصرية خلال المنافسات، والمساهمة أيضا في القضاء على العنصرية في المجتمعات المعنية التي ما هي إلا انعكاس لها.

٤٠ - ويرى المقرر الخاص أن من الضروري ليس توخي اليقظة الدائمة والتصميم المعلن لدى تطبيق هذه التدابير فحسب، بل كذلك اتخاذ إجراءات طويلة الأجل تعطي الأولوية للقيم الجوهرية للرياضات التنافسية، لا سيما الاحترام المتبادل والحوار، مقابل تصاعد قيم التفرقة القومية والمركنتيلية. وبذلك تصبح الرياضة، بفضل بروزها الرمزي وقدرتها على التعبئة، ذات دور حاسم في تعزيز التعددية والحوار بين الثقافات.

## دال - المهام الميدانية

٤١ - يود المقرر الخاص إطلاع الجمعية العامة باقتضاب على الزيارات التي قام بها في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ إلى اليابان والبرازيل وسويسرا والاتحاد الروسي. كما يود إبلاغ الجمعية بأنه سيزور إيطاليا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٤٢ - ويود المقرر الخاص أيضا إبلاغ الجمعية بأنه طلب تلقي دعوات لزيارة حكومات إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وموريتانيا والجمهورية الدومينيكية في عام ٢٠٠٧. ويعرب عن سروره للردود الإيجابية التي تلقاها حتى الآن من إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، وكذلك للرد الشفوي الإيجابي من موريتانيا، ويتمنى أن يتلقى دعوة من الجمهورية الدومينيكية عما قريب. والمقرر الخاص، إذ يشير إلى أن حكومات الهند ونيبال وباكستان لم ترد بعد على طلباته المقدمة في عام ٢٠٠٤ والمكررة في عام ٢٠٠٦ لزيارتها، يود أن يؤكد مجددا رغبته في زيارة هذه البلدان. ويتمنى أن تقوم هذه الحكومات، انطلاقا من روح مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما الاستعراض الدوري الشامل، بإبلاغه بردودها الإيجابية في القريب العاجل.

#### ١ - المهمة التي اضطلع بها في اليابان

٤٣ - قام المقرر الخاص بزيارة لليابان في الفترة من ٣ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، توجه خلالها إلى أوساكا، وكيوتو، وطوكيو، وجزيرة هوكايدو (سابورو ونيوراني وهاكورو)، وشوبو في منطقة آيشي. واجتمع مع ممثلين عن عدة وزارات وممثلين عن أجهزة الحكم المحلي في أوساكا وكيوتو وطوكيو وسابورو، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني والطوائف المعنية.

٤٤ - وخلص في التقرير الذي قدمه إلى اللجنة بشأن تلك المهمة (E/CN.4/2006/16/Add.2)، إلى أن مظاهر التمييز العنصري وكرهية الأجانب هي مظاهر اجتماعية واقتصادية في المقام الأول، لكنها أيضا مظاهر سياسية وثقافية وتاريخية، تطال ثلاث فئات من الضحايا هي: الأقليات القومية (بوراكومين وإينوس وسكان أوكيناوا)، ونسل الأشخاص المنحدرين من المستعمرات اليابانية السابقة (من كوريين وصينيين)، والأجانب والعمال المهاجرون.

٤٥ - ويرحب المقرر الخاص بإصدار مجموعة من القوانين التي تعزز حقوق بعض الأقليات، لكنه يلاحظ بقلق عدم وجود تشريعات وطنية محددة تحظر العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب. ويوصي في هذا الصدد بالاعتراف بوجود التمييز العنصري والتعبير عن إرادة سياسية لمكافحة، واعتماد قانون وطني ضد التمييز، وإنشاء لجنة وطنية للمساواة وحقوق الإنسان تابعة لمكتب رئيس الوزراء، تتمثل ولايتها في معالجة الأشكال الرئيسية للعنصرية والتمييز. وينبغي أن تكون أولوية هذه اللجنة، بالتشاور مع الأقليات المعنية، إعداد خطة عمل وطنية تستند إلى إعلان وبرنامج عمل ديربان من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب. وبالنظر إلى الدور المحوري للتاريخ في تشكيل بنيات الهوية الداخلية بوصفها المصادر العميقة لأوجه التمييز، وكذلك عمق الصراع التاريخي مع البلدان المجاورة، اقترح المقرر الخاص أيضا كتابة تاريخ عام للمنطقة، وذلك بالتعاون مع بلدان

المنطقة وتحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، على غرار التاريخ العام لأفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو منطقة البحر الكاريبي أو آسيا الوسطى.

٤٦ - ويود المقرر الخاص أن يشير إلى زيارته الأخيرة إلى اليابان، التي قام بها في الفترة من ١٠ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ بوصفه عضواً في اللجنة التنفيذية لجائزة نيبانو للسلام، التي تُمنح كل عام إلى جهة ما، شخصاً أو منظمة، اضطلعت بدور هام في تعزيز السلام والتعاون فيما بين الأديان. ونظراً للطابع الدائم لولايتيه التي لا تقتصر فقط على الزيارات الرسمية، فقد قبل الدعوة الموجهة له من منظمات المجتمع المدني، ولا سيما الحركة الدولية لمكافحة جميع أشكال التمييز والعنصرية، بهدف استكمال زيارته، من أجل الاجتماع مع جهات فاعلة هامة في المجتمع الياباني لم يتمكّن من لقائها في تموز/يوليه ٢٠٠٥، وزيارة مناطق ذات أهمية بالنسبة لولايتيه لم تسمح له إقامته الرسمية القصيرة بالتوجه إليها. ومن هذا المنطلق، اجتمع في طوكيو مع برلمانيين من الأحزاب السياسية الرئيسية قاموا بإطلاعهم على التدابير الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز في جداول أعمالهم السياسية كل على حدة. كما اجتمع مع ممثلين من المجتمع المدني في طوكيو وأوساكا وأوكيناوا. وفي أوكيناوا التي لم يتمكن من زيارتها في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٥ على الرغم من الدعوة الملحة التي وجهتها إليه منظمات المجتمع المدني، لاحظ مظاهر قوية لشكلين من أشكال التمييز شدد عليهما ممثلو المجتمع المدني وهما: تمييز ذو طابع أمني وبيئي، يشعر به مجموع السكان كعقوبة جماعية، وهو ناتج عن العدد المفرط للقواعد العسكرية الأمريكية بالمقارنة مع باقي المناطق في اليابان، وتميز ذو طابع ثقافي وتاريخي يتعلق بهوية شعب أوكيناوا. وأحاط المقرر الخاص علماً بما أبدته الحكومة في ختام زيارته من استياء إزاء الزيارة التي قام بها إلى أوكيناوا وعدم رضاها عن قيام المجتمع المدني بتنظيمها والتكفل بها. ويذكر في هذا الصدد أن المقرر الخاص حرص من البداية على القيام بزيارة ودية لوزارة الخارجية بهدف إطلاعها على أهداف زيارته وبرنامجهما. وقد أعرب للحكومة اليابانية عن اختلافه معها في الرأي بشأن هاتين النقطتين. إذ يعتبر أن فعالية وموضوعية ولايته رهنتان بمبدأين رئيسيين: من جهة قدرته على إجراء متابعة مستمرة لحالة العنصرية، والتمييز العنصري وكراهية الأجانب في البلدان، بغرض إعداد كل من التقرير العام عن الحالة العالمية والتقارير المحددة عن البلدان التي زارها؛ ومن جهة ثانية، العلاقة المباشرة والمتوازنة والمستقلة مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. ويتجسد احترام هذين المبدأين في قبول المقرر الخاص لدعوات وتعاون الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، الوطنية أو الدولية، سواء للقيام بزيارات ميدانية أو للمشاركة في اجتماعات ذات طابع مختلف بشأن ولايته.

٤٧ - وفي هذا السياق، وبالنظر إلى الطابع البالغ الحساسية للولاية في السياق الدولي الراهن، يود المقرر الخاص، الذي يكرس جزءا كبيرا من وقته للاضطلاع بولايته ويدرك محدودية الموارد المتاحة لمفوضية حقوق الإنسان، أن يعرب عن امتنانه للحكومات والمؤسسات المجتمع المدني التي وجهت إليه دعوات وتكفلت (من حيث النقل والإيواء) بالعديد من الأنشطة. ويأمل أن يراعي مجلس حقوق الإنسان احترام هذين المبدئين وآثارهما عند النظر في مسألة الإجراءات الخاصة.

## ٢ - المهمة المضطلع بها في البرازيل

٤٨ - قام المقرر الخاص بزيارة إلى البرازيل في الفترة من ١٧ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بهدف تقييم أوجه التقدم المحرز في تنفيذ توصيات سلفه الذي زار البلد في عام ١٩٩٥، وكذا الحالة الراهنة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب. وتوجه إلى برازيليا وسلفادور دي باهيا وريسيفي ويسكيريا وريو دي جانيرو وساو باولو. واجتمع مع الرئيس لويز إيناثيو لولا دا سيلفا، الذي أراد إطلاعه مباشرة على جهوده في مجال مكافحة العنصرية ورؤيته لبرازيل متعددة الأعراق تسودها المساواة والديمقراطية، كما اجتمع مع ممثلي الحكومة على الصعيدين المحلي والوطني (وبوجه خاص مع السيدة ماتيلدي ريبيرا، وزيرة أمانة الدولة المعنية بسياسات تعزيز المساواة بين الأعراق) وممثلي السلطة التشريعية والقضائية (وبوجه خاص مع عضوتين في المحكمة العليا، من أصل أفريقي برازيلي)، ومع العديد من ممثلي المجتمع المدني وجماعات السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي - برازيلي وباباني ومن أمريكا الجنوبية.

٤٩ - ويدور تقرير المقرر الخاص (E/CN.4/2006/16/Add.3) حول استنتاجين رئيسيين: العمق التاريخي والثقافي للعنصرية والتمييز العنصري في المجتمع البرازيلي، والشواهد الدالة على مدى توافر الإرادة السياسية لدى الحكومة لمكافحته. والواقع أن رسوخ الدعامة الإيديولوجية لنظام الاسترقاق عبر المحيط الأطلسي الذي دام لعدة قرون له، على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أثر عميق في تشكيل بنية المجتمع البرازيلي. وتتمثل أوضح مظاهره في الجمع بين ورقة التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي وورقة التوزيع العرقي للبلد. فالجماعات الأشد فقرا التي لا تظهر في هياكل السلطة السياسية والاقتصادية هي المجتمعات التي تعرضت للتمييز على مر التاريخ، أي جماعات السكان الأصليين والسكان المنحدرين من أفريقيا. وقد عملت الطبقة الحاكمة في البرازيل طويلا على حجب واقع العنصرية والتمييز باستخدام آليات إيديولوجية مختلفة وتوظيف الثقافة لخدمة مصالحها. وتتمثل الآلية الإيديولوجية الأكثر فعالية في مفهوم "الديمقراطية العنصرية" التي

تجنب الطابع الحاسم لعامل الجنس والعرق وتفترض القراءة الاجتماعية لأوجه اللامساواة في المجتمع، بحيث أتاحت الأساس لبناء هوية وصورة مجتمع متعدد الثقافات تسوده المساواة والديمقراطية عن طريق التعليم والإعلام والاتصال. ويساهم توظيف تراث تعدد الثقافات في تعزيز عملية بناء هذه الهوية عن طريق إبراز البعد الجمالي للهوية الثقافية المنفصلة عن السياسة لجماعات السكان الأصليين والأفريقيين - البرازيليين التي تتعرض للتمييز. وبالتالي، فقد أدى حجب العنصرية خلف الستار الإيديولوجي إلى إفراز مجتمع ذي وجهين حيث يغطي حضور تلك الجماعات على المستوى الثقافي والفني والرياضي غيابها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولاحظ المقرر الخاص بارتياح توافر الإرادة السياسية لدى الرئيس لولا لإعادة النظر في هذا التوافق الإيديولوجي بين طبقة النخبة في البلد ومكافحة العنصرية بجميع أبعادها ومظاهرها. وتتسم التدابير التي اتخذت لهذه الغاية بأهمية خاصة، ومن أبرزها إنشاء أمانة دولة ملحققة بالرئاسة ومكلفة بتعزيز المساواة بين الأعراق ووضع برنامج للتمييز الإيجابي في التعليم العالي أو تشديد قمع مظاهر العنصرية والتمييز. ويود المقرر الخاص أن يشدد على أهمية البعد الإقليمي والدولي الذي يعزز مصداقية هذا الكفاح، ولا سيما الزخم الإقليمي في مكافحة العنصرية والذي يتجسد في الدور الحاسم الذي تضطلع به البرازيل في صياغة مشروع اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز والتعصب، وقيامها مؤخرا بتنظيم مؤتمر لتقييم تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان (انظر الفقرة ٣٢ أعلاه). بيد أن المقرر الخاص لاحظ أيضا عمق المقاومة السياسية والاجتماعية والفكرية لهذا الكفاح والتي تجلت مؤخرا في نشر إعلان ضد التمييز الإيجابي صادر عن العديد من المفكرين والفنانين البارزين.

٥٠ - ويشجع المقرر الخاص في توصياته الحكومة البرازيلية أساسا على مواصلة وتوسيع برنامجها لمكافحة العنصرية، مع الأخذ بعين الاعتبار رسوخها التاريخي والثقافي. وتحقيقا لذلك، فإنه يدعوها إلى إعداد برنامج وطني لمكافحة العنصرية على أساس إجراء أوسع تقييم ممكن للعواقب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعنصرية، في إطار مشاركة فعالة للمجتمعات التي تتعرض للتمييز من السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي - برازيلي. ويدعو الحكومة أيضا إلى تعميم سياسات العمل الإيجابي وكفالة تمثيل السكان الأمريكيين الهنود الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي في المؤسسات السياسية، واتباع استراتيجية سياسية وقانونية بالموازاة مع استراتيجية فكرية وأخلاقية وثقافية بهدف القضاء على الأسباب الكامنة وراء الثقافة العنصرية والتمييزية. وقدم المقرر الخاص توصيات مفصلة بناء على اقتناعه بأن تحقيق خطوات حاسمة في مكافحة العنصرية في البرازيل كفيل بإعطاء زخم لهذا الصراع في قارة تشكلت بنيتها على أساس تراث تاريخي حافل بالعنصرية.

### ٣ - المهمة التي اضطلع بها في سويسرا

٥١ - اضطلع المقرر الخاص في الفترة من ٩ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بمهمة في سويسرا ستكون موضوع تقرير شامل يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، وهدفها الرئيسي هو تقييم حالة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وكذلك السياسات والتدابير التي تعتمد عليها الحكومة لمكافحة هذه الظواهر. وجرت زيارة المقرر الخاص في ظروف جيدة جداً بفضل التعاون المفتوح من جانب السلطات السويسرية، خاصة دائرة مكافحة العنصرية في وزارة الداخلية الاتحادية وكذلك منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المعنية.

٥٢ - وزار المقرر الخاص خلال مهمته ثلاث مناطق في البلد ناطقة بلغات مختلفة. واجتمع في مدن بليتزون وبيرن وبازل ونوشاتل بالسلطات الاتحادية وسلطات الكانتونات وبأعضاء وممثلي الجاليات الأجنبية والأقليات الوطنية والعرقية والثقافية والدينية، فضلاً عن ممثلي منظمات غير حكومية وجهات فاعلة أخرى في المجتمع المدني. وزار أيضاً في بازل مركزاً لاحتجاز طالبي اللجوء ومركزاً لتسجيلهم، كما اجتمع في سولور بطالبي لجوء صدر بشأنهم قرار "بعدم النظر في أمرهم".

٥٣ - وركز المقرر الخاص، في الملاحظات التي قدمها إلى اللجنة في شكل مذكرة أولية (E/CN.4/2006/16/Add.4)، على الحيز المتنامي الذي باتت تحتله في الخطاب السياسي وفي وسائل الإعلام عبارات من قبيل "الدفاع عن الهوية الوطنية" و "خطر وجود الغرباء"، الأمر الذي يتبين منه أنه يوجد في المجتمع السويسري تيار سياسي يؤيد انغلاقاً قائماً على الهوية في مواجهة الهجرة ومن ثم تحدوه اتجاهات تنطوي على كراهية الأجانب. وسويسرا في هذا الصدد مثال للأسباب العميقة لتصاعد العنصرية وكراهية الأجانب في أوروبا: الدور المهم لاستعمال العنصرية كأداة سياسية في النقاش الانتخابي.

٥٤ - ومع أن المقرر الخاص رحب بإنشاء دوائر وآليات لمواجهة هذه الظواهر، فإنه لاحظ مع ذلك ضعف الاستراتيجية السياسية والقانونية الحالية في مواجهة العنصرية وكراهية الأجانب، وهو ضعف يتجلى بشكل خاص في اتجاهين كبيرين: معالجة مسائل الهجرة واللجوء معالجة أمنية أساساً وتحریم الأجنبي والمهاجر وطالب اللجوء السياسي، وارتفاع أعمال العنف التي ترتكبها الشرطة ضد هذه المجموعات، ويستدل منها على العنصرية وكراهية الأجانب فضلاً عن أن مرتكبو هذه الأعمال لا يلقون، حسبما يفيد به الضحايا، أي عقاب قانوني وإداري.

٥٥ - وأكد أيضاً المقرر الخاص أن عملية تحول المجتمع السويسري إلى مجتمع متعدد الثقافات تعد من الأسباب الرئيسية لتصاعد العنصرية وكراهية الأجانب. ففي تلك العملية،

بات ما يشهده المجتمع من تنوع ثقافي وعرقي وديني يهدد الهوية القومية مما يشكل مصدراً للتوتر في هذا الصدد يعد الوعي والإقرار به ومعالجته السياسية والقانونية والثقافية من العوامل الحاسمة في عملية بناء حياة مشتركة متعددة الثقافات.

#### ٤ - المهمة التي اضطلع بها في الاتحاد الروسي

٥٦ - قام المقرر الخاص في الفترة من ١١ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بزيارة للاتحاد الروسي بهدف الرئيسي منها تحليل حالة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب في البلد، خاصة في ضوء حوادث العنف العنصري وكرهية الأجانب المتعددة التي أبلغت عنها منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والصحافة الوطنية والدولية. وكان الهدف من هذه الزيارة أيضاً ملاحظة وتحليل أحد الأسباب العميقة لتفاقم العنصرية وكرهية الأجانب في عدة بلدان: تطور تعدد الثقافات في المجتمع السوفييتي، المتسم بالتعدد الثقافي الإيديولوجي لـ "صداقة الشعوب"، والمجتمع الحالي. وستكون هذه المهمة موضوع قرار شامل سيقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة.

٥٧ - وجرت الزيارة في ظروف مادية ولوجيستية جيدة جداً بفضل التعاون المفتوح من جانب السلطات الروسية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات المعنية. وزار المقرر الخاص موسكو وسان بيترسبورغ، حيث اجتمع بممثلين للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وممثلين للكنيسة الأورثودوكسية، وممثلين لمنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن ضحايا مباشرين للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب. وقام أيضاً بزيارة إحدى جماعات العجور في ضواحي سان بيترسبورغ.

٥٨ - وفي ختام الزيارة، أعرب المقرر الخاص عن أفكاره الأولية في مؤتمر صحفي. وأشار قبل كل شيء إلى أنه لا توجد سياسة رسمية عنصرية في روسيا. ولكنه أبرز وجود اتجاه شديد نحو العنصرية وكرهية الأجانب في المجتمع الروسي يدور حول العناصر التالية: تضاعف الأعمال العنصرية، التي تؤدي درجة العنف فيها، في بعض الحالات، إلى الاغتيالات؛ وامتداد هذا العنف إلى أعضاء منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان؛ وتقاعس بعض دوائر الشرطة وأجهزة العدالة، وبالتالي، وجود درجة من الإفلات من العقاب التي يتمتع بها مرتكبو هذه الأعمال؛ ونشاط جماعات النازيين الجدد؛ ووجود منابر سياسية عنصرية كارهة للأجانب ومعادية للسامية. ولاحظ المقرر الخاص، من بين الأسباب العميقة لهذا التصاعد في الإيديولوجيا والعنف القائمين على العنصرية وكره الأجانب، السياق الإيديولوجي لترعة قومية سياسية تتناولها جماعات وتيارات يمينية متطرفة من منظور عرقي.

٥٩ - ومن بين توصياته الأولية، شدد على أهمية الاعتراف رسمياً بتصاعد العنصرية وكرهية الأجانب وإبداء الحكومة إرادة سياسية قوية لمكافحةها؛ ووضع برنامج عمل وطني لمكافحة العنصرية وكرهية الأجانب، مع المشاركة الديمقراطية لكل المجموعات الوطنية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان؛ وتعزيز الجهاز القانوني والقضائي لمعاقبة المسؤولين عن مظاهر وأعمال العنف العنصري؛ والصلة بين مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب وبناء تعددية ثقافية تفاعلية قوامها الديمقراطية والمساواة. وفي هذا السياق، من الضروري وجود استراتيجية ثقافية وفكرية لاحتثاث العنصرية من جذورها.

٦٠ - وسيقدم المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان تقريراً مفصلاً عن زيارته، مشفوعاً بتوصيات محددة تستند إلى المعلومات المجمعة والمعلومات الإضافية التي التمسها من المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والجماعات المعنية.

### ثالثاً - استنتاجات وتوصيات

٦١ - يرجى من الجمعية العامة أن تلفت انتباه الدول الأعضاء إلى الشواهد المقلقة التي يستدل منها على تراجع جهود مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب نتيجة لتطورين خطيرين هما: تحول العنصرية وكرهية الأجانب إلى ظاهرة عادية رسوخ أفكار تنضح بالعنصرية وكرهية الأجانب في البرامج السياسية للأحزاب الديمقراطية وتساعد العنف السياسي العنصري.

٦٢ - ويرجى أيضاً من الجمعية العامة أن تذكر الدول الأعضاء بأن توافر الإرادة السياسية لمكافحة العنصرية وكرهية الأجانب يعد أمراً بالغ الأهمية.

٦٣ - ويرجى كذلك من الجمعية العامة أن تعزز الصلة بين مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب من جهة وإقرار التعدد الثقافي وتعزيزه من جهة أخرى.

٦٤ - ويرجى من الجمعية العامة أن تلفت انتباه الدول الأعضاء إلى خطورة تشويه صورة الأديان، ومعاداة السامية وكره المسيحية وبشكل خاص كره الإسلام، وتعزيز مكافحة هذه الظواهر بتعزيز دور الأمم المتحدة في الحوار بين الأديان وبين الثقافات وبمشاركة ممثلي الأديان والعقائد الروحية بنشاط وبشكل جماعي في البرامج والأنشطة التي تنظم من أجل السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

٦٥ - ويرجى من الجمعية العامة أن تشجع الهيئات الرياضية الدولية، خاصة الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، على تطبيق وتوسيع برامجها لمكافحة العنصرية في الرياضة وتشجيع الحكومات على تقديم دعم نشط لتلك البرامج.

٦٦ - ويرجى من الجمعية العامة التشديد على أهمية توائم وتكامل حرية التعبير وحرية الدين في مكافحة كل أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وفقاً لروح العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ودعوة كل الأجهزة التقليدية والآليات الدولية المختصة إلى النظر في الأحكام التكميلية الضرورية لتعزيز هذا التكامل.

---